

المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : 11-12-2006
العدد : 10240
الصفحات : 6
المسلسل : 22

ملف صحفي

قمة الرياض

جدل حول إسقاط العطية المطالبة بجل الميليشيات العراقية خلال تلاوته البيان الختامي.. ومغادرة وزير الخارجية القطري للقاعة تثير تساؤلات

القادة الخليجيون يوجهون بإيجاد برنامج للتقنية النووية السلمية

الرياض، تركي الصهيل

وجه قادة الدول الخليجية أمس، في ختام أعمال اجتماع الدورة الـ 27 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، بإجراء دراسة مشتركة لدول مجلس التعاون لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية طبقاً للمعايير والأمن الدولي. واستعد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في مؤتمر صحافي عقده أمس، في أعقاب تلاوة البيان الختامي لقمعة جابر، أن تحف هذا الير الذي تبناه القادة الخليجيون إثر شكوك من المجتمع الدولي، باعتراض أن املاك التقنية النووية، لا يعني بأن تستخدم تلك التقنية خارج نطاقها السلمي.

وقال الفيصل إن قادة للخليجية أعلنوا هذا الأمر، للثلاثي تفسر مساعيهم في امتلاك التقنية النووية وتوظيفها للتوظيف السلمي، بشكل خاطئ من قبل المجتمع الدولي، مشدداً على أن دول الخليج لا تسعى من خلال هذه التقنية كما هو معروف عنها للهيمنة أو التهديد، بل للاستقرار.

وجاء توجيه القادة الخليجيين بإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية، متزامناً مع منحهم إيران بالالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة، وأن تراعي طهران الجوانب البيئية في هذا الشأن بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما لم يفهم أيضاً مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخفض كافة منشأتها النووية لنظام المفتشين الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحدد القادة المجتمعون في الرياض في ختام أعمال قمعتهم، التي استمرت على مدى يومين الماضيين، محاليتهم جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج مع الإقرار بحق دول

المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن يكون ذلك متاحاً للجميع في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وفي موضوع آخر، دار جدل كبير على مامش أعمال قمة جابر، وذلك بعد أن أسقط عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، خلال تلاوته للبيان الختامي أمس، مطالبة القادة الخليجيين الحكومة العراقية بحل الميشتيات على الفور، وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في إزدياد حدة التوتر في العراق، على الرغم من تضمين تلك المطالبة في البيان الختامي.

ووحد العطية نفسه محرجا من هذا الموقف، الذي كما يبدو أنه حصل بلا قصد، فمما قال إن نص الفقرة التي تليت في البيان الختامي، تؤكد على إدامة الأعمال الإرهابية والإجرامية وأعمال القتل والعنف الطائفي والتجهيز الذي تشهده الساحة العراقية، «هذا باختصار».

وفي الوقت الذي أصر فيه أحد الإعلاميين بطلب تفسير واضح لعدم قراءة الفقرة التي طالبت فيها الدول الخليجية الحكومة العراقية بحل الميشتيات المسلحة على الفور، تدخل الأمير سعود الفيصل ليوضح أن هذه الفقرة واردة في قرار اللجنة العربية، التي عقدت مؤخرا، وقال في نظرها هناك 3 عوامل أساسية إذا لم يتطرق لها لن يكون هناك حل للمشاكل العراقية، أولا، حل الميشتيات، وخاصة أن هناك ميشتيات تابعة للقوات داخل الحكومة، حيث لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لها، مشيرا إلى أن الميشتيات التي يقصدها القرار ذاته هي كافة الميشتيات العاملة على الأرض العراقية من أي طرف كانت.

وقال نريد أن يكون هناك عراق ينطق بعبءه، وأن يسعى الجميع إلى وحدة العراق واستقلاله وسيادته على أرضيه، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك انفتاح، فيما

لغت إلى أن الوفاق الوطني هو جزء مهم من هذا الأمر.

وقال سعود الفيصل، إذا تألفت الرؤى بين الفئات المعنية في العراق، سنتتهي فعالية الزهاب على الأراضي العراقية، وهي الظاهرة التي تمقل العامل التي تشد الفيصل على ضرورة أخذها في الحسبان، في سبيل القضاء على المشكلات الأمنية في العراق. وكان المجلس الأعلى الخليجي قد أدان الأعمال الإرهابية والإجرامية وأعمال القتل والعنف الطائفي والتجهيز القسري الذي تشهده الساحة العراقية، والذي حصد نزوح الآلاف من أبناء الشعب العراقي الأبرياء، مبرحا عن قلقه الشديد إزاء الاقتلات الأمنية، وتأييده للحكومة العراقية في التصدي لهذه الأعمال ومطالبتها بحل الميشتيات على الفور وإنهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي تسهم في إزدياد حدة التوتر في العراق.

وعبر القادة الخليجيون في بيانهم الختامي، عن رفضهم دعاوى التجزئة والتقسيم في العراق، مؤكداً في عدم التدخل في شؤونها الداخليه من قبل أي طرف كان لحاولة التأثير على الأوضاع الداخليه من أجل تحقيق أهداف لا تخدم الوحدة الوطنية العراقية أو من خلال مد نفوذه السياسي أو الثقافي داخل العراق، بما يؤدي إلى تكريس الانقسام والطائفية ويقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ولبنانيا، أوضح الأمير سعود الفيصل أن البيان الختامي أوضح الموقف الخليجي من الأزمة السياسية في لبنان، والذي وقف ضد كافة الإجراءات التي تقفز العنف، وضد سياسة الاقتيالات القوية التي كان أخرها اغتيال وزير الصناعة بيار الجميل، وطلينا الرجوع إلى الحوار، باعتباره الأداة الفعالة لحل أي مشاكل تقوم من القوى هناك، مشدداً في ذات السياق اللغة التي أقررت المحلل القائم بين الأطراف، والتي قال إنها لن تؤدي إلى حل، مؤكداً أن الحل في الاتفاق إلى طاولة واحدة.

وقال وزير الخارجية السعودي، إن لبنان ليس بحاجة إلى ماسي جديدة، مؤكداً أن دول الخليج أدت دعم لبنان اقتصاديا، موصحا أن باريس 3، ات عن قريب، وتساءل بلغة حزينة «ألم يح الوقت لهذا البلد المذبذ أن يهدأ ويستكن، وينمو ويكون كما عهدناه كلنا، البلد الوديع الذي تجتمع فيه الحضارة العربية، وتحتضن فيه الأمة العربية كلها، بصحاتها وبساستها، وبأهله، الذي لا يكون ولله الحمد، لأن المشاكل لو وقعت على غيرهم بدون معنوياتهم، لكن اتعدم البلد، ولم تقم له قائمة»،

ولج الأمير سعود الفيصل إلى إمكانية أن يزور لبنان قريبا، ضمن مساع لتهدئة الأوضاع المتأزمة هناك، وقال لن تكون أول مرة أذهب إلى لبنان، وإن كان هناك عزلة للهاب إلى لبنان، مشددا على أهمية الاجتماع الداخلي لمن هم داخل لبنان، لافتا إلى أن بلاده لن تدون متأخر في تقديم أية مساعدة وإسهام تضمن عودة الهدوء إلى اللبنانيين.

وكان القادة الخليجيون قد ادانوا بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاعتيالات السياسية في لبنان، بمقتل الوزير جميل، مؤكداً ان استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الاحتقان السياسي وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية واتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان، مشددين في السياق ذاته على استمرار دول المجلس في مؤازرة لبنان سياسيا واقتصاديا، بما في ذلك إعادة اعمار والترحيب بزمك باريس 3، بدعم لبنان والذي سيغدغ العام القادم.

وأعرب المجلس الأعلى عن أمهله أن يتم التوصل إلى الحقيقة، وكشف من أقاموا بهذه الأعمال الإرهابية وتقديمهم للعدالة، ودعا المجلس كافة الأطراف إلى التعاون في هذا الشأن.

إلى ذلك، تسببت مغادرة وزير الخارجية القطري، فاعة الاجتماعات خلال الجلسة الختامية، بمبجلة في

والشافية، التي اتسمت بها كلمة الملك عبد الله، وحرصه على توحيد المواقف الخليجية.

وصادت الدول الخليجية على الخطة التي طرحها خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة، ليكون أداة فاعلة في الدفاع عن الوطن.

وقال الأمير سعود الفيصل أمس، إن تقرير بيكر - هاملتون حول العراق فيه نواح «سلبية»، والمهم هو مدى تأثيره على «القرارات المقبلة».

وأكد الفيصل أن قمة مجلس التعاون الخليجي التي اختتمت اعمالها أمس الأحد في الرياض ناقشته وحللتها «مضيفاً» تقرير مجموعة بيكر - هاملتون «فيه نواح جيدة وأخرى غير واضحة، وأخرى لا أريد أن أقول إنها سببة»، وأضاف في هذا السياق «إن الناحية السلبية هي أن التقرير لم يتطرق لمسألة التفتيشات المسلحة غير الرسمية، من أي جهة كان، وبالتالي أغفل عنصراً خطيراً».

واعتبر وزير الخارجية السعودي، إن «التقرير ما زال في طور البلورة، والمهم ليس صدور التقرير بعد ذاته، بل المهم هو كيف يكون تأثير هذا التقرير».

وأعرب عن امله في أن «تأخذ القرارات المقبلة المتعلقة بتنفيذ التقرير بعين الاعتبار الحقائق في هذه المنطقة».

وقال إن التقرير «حمل الحكومة العراقية أوزاراً ثقيلة والتكثير من الواجبات، وليس يوسعنا أن نرى كيف لنا أن نحقق هذه المتطلبات من دون مساعدة».

كما رأى الفيصل أنه من النواحي الإيجابية للتقرير، هو الدعوة «لتحديد السياسة» التي من الواضح أنها لم تؤد إلى حل في أي مكان» إضافة إلى الاعتراف بمحورية مسألة إيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط.

وأكد الأمير سعود أن القمة الخليجية «ناقشت وحللت» هذا التقرير، «وسوف نستمر بتدارسه بالتوازي مع تطور الأمور ومع بلورة سياسة جديدة للمنطقة».

صوف المتابعين لختام أعمال القمة الخليجية، ما أدى إلى تفسير تلك المغادرة بوجود تماين في وجهات النظر بين دول المجلس.

هذا الأمر، دفع الأمير الفيصل خلال المؤتمر الصحفي، في رد على سؤال حول مغادرة الوزير القطري قاعة الاجتماعات، للقول «لم أن هذا التماين، واعتقد أنه ليس هناك مشكلة، طالما تمت المغادرة في الجلسة الختامية». وأكد الفيصل في موضوع آخر، أن المساعدات التي تطلبها الإدارة الفلسطينية تصل لهم من الدول الخليجية بطرق عديدة وبأسلوب منظم وواضح، ونحن لا نرسل هنا وهناك، ولكن نرسل مباشرة للسلطة الفلسطينية بشكل مفتوح وعلني وليس بشكل مخفي، ولقد ردا على الدعم المادي الذي قدمته إيران للفلسطينيين، والتي قالت إنه سيذهب كرواتب لموظفي الدولة.

وقدمت سلطنة عمان ورقة لقمة جابر تتعلق بكيفية التعامل مع السياسة الأمريكية، بعد تقرير بيكر هاملتون، وأحيلت هذه الورقة، وفقاً لسعود الفيصل، إلى لجنة مختصة تقوم بدراستها وعرضها على قادة دول المجلس في دورته القادمة، وهي التي تختص بتوحيد الرؤى في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون في مختلف القضايا.

وكان وزير الخارجية السعودي قد نوه في بداية مؤتمر الصحفي، بمضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، خلال افتتاحه أعمال الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، سواء ما يتعلق بالأمور داخل دول مجلس التعاون أو بين مجلس التعاون والأمور الخارجية، وقال الفيصل لا اعتقد أننا نحتاج إلى مزيد من الشرح، لأنها معاني كانت واضحة وشفافة ولا بد أنكم علمتم ما هي مضامينها وما هي مقاصدها.

وشدد على ضرورة أن يكون المجلس التعاون موقف موحد، يكسبه الاحترام في المحافل الدولية، مبرراً في السياق نفسه الصراحة